

نقاط على حروف وحدة كبار المكلفين الضريبية

بقلم : رجائي يوسف القيسي / مدقق حسابات قانوني

تشير العناوين الرئيسية التي تظل وحدة كبار المكلفين الضريبية أنها وجدت وأنشئت من اجل معالجة بعض الملفات والاختصاصات الضريبية التي تحتاج خصوصية فنية ومهنية غير متوفرة في غالبية المكاتب الضريبية **ومن** العناوين والشعارات التي ترفع دفاعا عن وجود هذه الوحدة أن الشركات الكبرى والممولين الرئيسيين للضرائب يجب إن يحظوا ويتمتعوا بمعالجة مميزة وخدمات تليق بهذه الفئة ذات الوزن المؤثر في الاقتصاد الوطني و أن المرجعية الضريبية لهذه الفئة من المكلفين يجب أن تنحصر في وحدة ضريبية واحدة ومكتب ضريبي واحد لا أن تشتت الجهود وتتعدد المرجعيات ولعل مع العناوين والشعارات المرفوعة امتدت ظلال هذه الوحدة لتشمل مجموعه من المكلفين بالضرائب ذوي الدورة المالية العالية أو كبيرة الحجم أو حتى بعض المكلفين الذي يتوقع أن تكون مساهمتهم في الحصيلة الضريبية ذات شان بغض النظر عن حاجة ملفاتها أو عدم حاجتها لفنيات خاصة في المعالجة الضريبية

وبالتدقيق في ثانيا هذه العناوين الفضفاضة نجد فعلا توحيدا في المرجعية الضريبية ونجد فعلا خدمات مميزة ولكنها ليست خدمات مجانية بل هي مشروطة بأداء الواجب الضريبي ...! ونجد كذلك أن هناك كادر مؤهل لمعالجة هكذا خصوصيات فنية ونجد فهما للقانون وان كان البعض يختلف مع الوحدة في استخدام موادها وتفسيرها وإسقاطها على حالات دون أخرى وتكييف ذلك كل حسب حاجته مع ملاحظة عدم التعميم سواء في التأهيل أو استخدام مواد القانون أو الاختلاف في وجهات النظر....

وفيما تتحدث وزارة المالية صاحبة المرجعية لهذه الوحدة أن هذه الوحدة على وجه الخصوص حققت انجازا يفوق الإعجاز وان المؤسسة الضريبية عموما تتفوق على نفسها يوما بعد يوم وأنها تسير في الطريق الصحيح وأنها بصدد تحقيق التوزيع العادل للأعباء الضريبية وما المقصود بالتعديلات الأخيرة على الشرائح الضريبية والقانون ما هو إلا حلقة في خطة اشمل للتوزيع العادل للعبء الضريبي وصولا لتحقيق العدالة الضريبية و أن المؤسسة الضريبية تنفذ سياسة وزارة المالية التي تهدف لتحقيق الالتزام الطوعي الضريبي

وبالمقابل لذلك ترى فئة ممن شملتهم هذه الوحدة باختصاصها أنها لم تحقق الأهداف المرجوة من وجودها وان أدائها ووجودها هما محل الكثير من النقد والتحفظ وان هناك إقبال على كواهل المكلفين وان تطبيق القانون يسير باتجاه واحد أي باتجاه الجباية الضريبية وان الحصول على الخدمة من هذه الوحدة أشبه بالمعجزة وان الوصول لمقر الوحدة كلما دعت الحاجة لخدمة أو تسوية ضريبية هو بحد ذاته عائق أمام أصحاب المصالح وان التوحيد الضريبي الذي يدور الحديث عنه يشوبه بعض العيوب القانونية

ولكي نحكم على الأداء وشاركنا القارئ الرأي دعونا نعرض بحياد على دور هذه الوحدة ونضع النقاط على حروفها لا أن ندعها بلا تنقيط وان نترك اجر ائتها وشانها وكأنها فوق القانون ونصم آذاننا عن تحفظات مكلفي تلك الوحدة دون أن نحاول إيجاد حلول لتلك التحفظات ودون أن نغفل إيجابيات وجود هذه الوحدة كما تقول وزارة المالية كما ويجب أن لا نجانب الحياد ونأخذ بادعاء الفئة التي تعرب عن عدم رضاها عن أداء هذه الوحدة والتي تذهب لأبعد من ذلك وتطالب باقتصار اختصاصها في الملفات التي تحتاج دراية فنية عالية ..

ويرى مؤيدو وجود هذه الوحدة وفي مقدمتهم وزارة المالية أنها ضرورة لا بد منها ويراها أن دورها كان إيجابيا لأبعد الحدود كل ذلك بعيدا عن منظور الجباية و أنها حققت جل أهدافها فقد تمكنت هذه الوحدة وحسب وجهة نظر مؤيدي وجودها تماما مثلما تمكنت جهات أخرى من الارتقاء بمستوى التقارير المالية التي تعتبر جزءا من الإقرارات الضريبية وامتد دور وحدة كبار المكلفين ليشمل كافة المكلفين ضمن اختصاصها حيث بات الالتزام بأعداد تقارير مالية مهنية مستوفية للشروط والمعايير الدولية عنوانا لما يعتمد في هذه الوحدة من تقارير وقوائم مالية واستطاعت هذه الوحدة أن تلعب دورا هاما في ترتيب أوراق مسك الدفاتر وإدارة السجلات وبالتتابع تدقيق الحسابات متخطية بذلك ومتجاوزة لدور كان يجب أن تلعبه جهات أخرى تقع هذه المسؤولية ضمن اختصاصها بحيث أضحي من المأمول تعميم هذه المنهجية على كافة التقارير المالية والارتقاء بمستوى الإفصاحات المالية في فلسطين بصورة عامة.

وأما توحيد المرجعية الضريبية فترى وزارة المالية أن هذا الإجراء إضافة لكونه يهدف لتوفير الجهد والمعاناة على المكلفين بحيث تنحصر مراجعاتهم في مكتب أو دائرة واحدة فهو إجراء يحدث انسجاما ما بين ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل بحث يتكامل الفحص الضريبي لأغراض ضريبة الدخل مع الفحص الضريبي لأغراض ضريبة القيمة المضافة ويتم بعضه البعض بسرعة قياسية وزمن نموذجي عدا عن انه إجراء اقتصادي لكلا طرفي معادله التكاليف الضريبي و أما عن الجباية الضريبة فان وحدة كبار المكلفين باتت تشكل رافدا رئيسيا وعنصرا هاما يعول عليه لدى إعداد الموازنة في توفير السيولة المالية و ما هو ملموس أن هذه الوحدة باتت تسجل أرقاما قياسية في الجباية والتقديرات الضريبية بأنواعها والانجاز الضريبي والتسويات الضريبية لدرجة أقول معها أن مديرية ضريبة الدخل المسئولة عن هذه الوحدة محقه في ادعائها أنها حققت انجازا يفوق الإعجاز من منظورها ومنظور وزارة المالية بما ينسجم ودور ضريبة الدخل وأهداف وجودها مع عدم إغفال أنها قد تولت مسؤولية تسوية سنوات وملفات ضريبية لم تتم معالجتها لسنوات طويلة ولظروف حالت دون تسويتها في حينه وان إيراداتها قد تكون مرشحة للانخفاض والصعود تبعا للظروف الاقتصادية

ومن هنا فان ما يسجل لمديرية ضريبة الدخل والضرائب عموماً أن التخطيط الضريبي المعمول به من وجهة نظر ضريبية بحثة يسير بمنحني تصاعدي ويحقق انجازات فاقت ما هو مرسوم لها ...!!!

أما وجهة نظر القطاع الخاص أو بعض مكوناته من المكلفين الذي ساقتهم أقدارهم ليكونوا ضمن رعايا هذه الوحدة فوجهة نظر البعض منهم ترى في هذه الوحدة عقبة أمام تلقيهم للخدمات من منطلق جغرافي ذلك أن مقر الوحدة في رام الله فيما تقع مقر أعمالهم في مناطق بعيدة عن رام الله وان الوصول لرام الله يكلفهم عناء تجاوز الحواجز والعقبات والدخول في أزمت مرورية مثل أزمة حواجز ومعابر قلنديا وجبع والكونتير وزعتره وعناب وحواره . وان الوصول لرام الله يكلفهم يوم عمل كامل عدا عن التكاليف المالية للوصول لرام الله هذا إن خدمهم الحظ واستطاعوا انجاز المهمة والحصول على الخدمة في يوم عمل واحد وإلا عليهم إن يعودوا من حيث قدموا بيد فارغة وأخرى لا شيء فيها والعود احمد ...!! وأما البعض الآخر من المكلفين فقد يسوقه حظه العاثر بان يتولى مسؤولية معالجة ملفاته الضريبية احد مأموري التقدير وبعد طول عناء وعدة مراجعات ونقاشات يفاجأ هذا المكلف أن مأمور التقدير الذي أمضى معه فترة طويلة في بحث ملفه قد جرى استبداله بسبب تغيب هذا الموظف أو نقله أو استقالته الأمر الذي يحدث نوعاً من الإرباك وهيئات هيئات أن يبدأ الموظف الجديد من حيث انتهى سلفه ..

وترى هذه الفئة كذلك أن وحدة كبار المكلفين تربط أداء الخدمة بأداء الواجب الضريبي بمعنى أن على المكلف مثلاً دفع سلفيات ضريبة الدخل قبل التقدم بطلب الخدمة ناهيك عن الواجبات والمتطلبات الأخرى مثل إنهاء السنوات السابقة ومطابقة اقتطاعات الرواتب والأجور وترى هذه الفئة كذلك أن الوحدة تبالغ في متطلباتها وان على طالب الخدمة إن يدعن لمطالب الوحدة قبل طلب الخدمة وان هناك بعض الحالات يتعسف فيها مأمور التقدير في تطبيق القانون واستخدام مواده ويرون أن المرونة في التعامل تكاد تنعدم في بعض الحالات وان مأمور التقدير ليس مستعداً لإعادة النظر في قرار اتخذه سابقاً رغم تغير المعطيات أو حتى تغير القانون والشرائح الضريبية كتحديد السلفيات الضريبية مثلاً وترى هذه الفئة أن إخضاع أي طلب يقدم للوحدة للفحص في كل مره هو بحد ذاته مبالغة وتعسف في استخدام الصلاحية وما الحصول على فواتير المقاصة ببعيد عن هذه الحالات رغم أن منعها أو تقنينها هو تقييد لحرية التجارة وقد يحمل في طياته مخالفة للقانون كما أن هناك حالات أخرى لا بد من إيجاد حلول لها مثل المصادقة على فواتير المبيعات إلى قطاع غزة ولا يعقل مراجعة رام الله مع كل صفقة أو مع كل طلبيه فما بالك لو كان البائع من جنين أو الخليل وان الصفقة تمت بعد نهاية الدوام ...؟؟

هذا فيض من غيض من وجهتي نظر مختلفتين إحداها تؤيد وتشبي على وجود الوحدة والثانية ترى أن وجودها ينتقل على كواهلهم فهل تبقى الحقيقة بين وجهتي النظر حائرة ؟

سؤال أرى أن الإجابة عليه بحيادية تامة ومن منطلق خبرتي في الشأن الضريبي وملاستي لأداء هذه الوحدة تشير إلى أن هذه الوحدة قد حققت نقلة نوعية في الالتزام الضريبي والارتقاء بمستوى الإبلاغ الضريبي وان كان التشدد أحيانا ظاهرة تدعو للتخفيف أو إبداء مزيد من المرونة .وأما وجود الوحدة في رام الله فقد جرى أكثر من مرة بحث هذه القضية التي تعتبر ايجابية للبعض سلبية للبعض الآخر وجرى الاتفاق على فتح مكاتب خدمات للوحدة في الأولوية الرئيسية (حسب ما صرحت وتصرح بذلك الغرف التجارية) إلا أن هذا الوعد لم ينفذ بعد وارى أن تنفيذه سوف يحل الكثير من المشاكل خاصة جزئية الخدمات المتكررة وان كنت أرى أن استحداث الخدمة الالكترونية ومنحها الكترونيا سوف يخنزل نصف المعاناة وسوف يسجل نقلة نوعية وسبقا يسجل للوحدة و من باب الأمانة في سرد الحقائق فان ممثلي الوحدة كانوا قد استجابوا في أوقات الشدة بمبادرة ذاتية للنداءات وتعاملوا مع المكلفين في ألبتتهم وأماكن تواجدهم والغرف التجارية تشهد بذلك .

أما ربط الخدمة في أداء الواجب الضريبي فأرى أن الوحدة محقة في جانب وغير محقة في جانب آخر وبالإمكان جسر ألهوه في هذا التباين من خلال استحداث مكتب للشكاوي أو موظف مختص لبحث الاختلافات في وجهات النظر في هذا المجال وأي اختلافات أخرى...

وأما ادعاء التعسف باستخدام القانون أو التعسف باستخدام الصلاحيات فاعتقد أن الدائرة لا تعمل في فراغ وأنها لا تعمل بعيدا عن رقابة وزارة المالية والهيئات الرقابية الأخرى وان الاحتكام للقانون عنوانا لا يستطيع احد القفز عنه وان باب محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل مفتوحا أمام المتظلمين وان كنت على قناعة وقبل ولوج باب محكمة الضريبة فان أبواب المديرية لا تغلق في وجه احد وان كنت أتمنى في الوقت نفسه على مديرية ضريبة الدخل تذكير مأموري التقدير في كل الوحدات الضريبية وليس وحدة كبار المكلفين فحسب أن تعديل قانون ضريبة الدخل والشرائح الضريبية يطال الدخول المتحققة في العام 2015 و أن ذلك يسري على سلفيات العام الضريبي 2015 حتى لو تم الاتفاق عليها قبل صدور التعديل خاصة و أنني المس أن هناك الكثير من التباين في وجهات النظر في هذه الجزئية كما وأتمنى على مديرية ضريبة الدخل الإشارة لمأموري التقديري بالتأني في إصدار التقديرات الضريبية وإفساح المجال للحلول والتسويات الضريبية الرضائية ذلك أن أهداف الضريبة معروفة ولا يندرج في عدادها اللجوء للقضاء مع كل اختلاف في وجهة النظر وارى كذلك أن بعض المعاملات اليومية المتكررة مثل ختم الفواتير الصفرية وفواتير البضائع المباعة لقطاع غزة ليست بحاجة لمراجعة الوحدة في رام الله و أن مكاتب الضريبة في المناطق يجب أن تقدم هذه الخدمة أما فواتير المقاصة فيجب منح المكلفين كفايتهم من الفواتير ولمدة تكفي احتياجات المكلف لشهر على اقل تقدير ودون تقنين وأما التوحيد أو الدمج الضريبي أو النافذة الموحده أو سمها ما شئت فلا أظن بالملق أن مديرية ضريبة الدخل قد أقدمت على خطوة كهذه دون أن تستوفي الاشتراطات القانونية ودون أن تتسلح بما

يحمي ظهرها وان التوحيد الضريبي قد حقق أهدافه التي تسعى وزارة المالية لبلوغها بل ورفع من مستوى الأداء والتنسيق في الإبلاغ الضريبي واعتقد أن النجاح الذي تحقق في هذا المضمار سيكون لا محالة مقدمة للتطبيق في باقي المكاتب والوحدات الضريبية أو حافزا للتنسيق بين الضريبتين اضعف الإيمان و في الحد الأدنى

إنني ومن باب الحياد التام اعتقد أن منح بعض الخدمات الكترونيا و فتح مكاتب فرعية في الأولوية أو تخصيص يوم أسبوعي لكل لواء وفي المكاتب اللوائية من شأنه التغلب على مشكلة العائق الجغرافي واعتقد أن تخصيص موظف أو مكتب دائم للتعامل مع الشكاوي العادية في داخل الوحدة من شأنه المساعدة في إحداث مزيد من السلاسة في الأداء ومن شأنه منح مدير الوحدة مزيدا من الوقت للتعامل مع كل القضايا بمزيد من الأريحية واعتقد أن تطبيق الحد الأدنى من المعايير المعتمدة لدى وحدة كبار المكلفين والتي تشترط توافرها في التقارير المالية التي تقدم لضريبة الدخل عموما من شأنه الارتقاء بمستوى الافصاحات المالية واعتقد أن هذا الأمر يحتاج لتنسيق وتضافر للجهود مع كل من مجلس مهنة تدقيق الحسابات وجمعية مدققي الحسابات أصحاب المرجعية الأولى في هذا الشأن وبعد ذلك من أبعديات اختصاصهم ولا بد هنا من الإشارة إلى أن اغلب الإشكاليات التي تحدث تكاد تنحصر في ملفات الشركات العائلية ذلك أن مثيلاتها في الأولوية لا تخضع لنفس المعايير ونفس المتطلبات واعتقد كذلك أن مزيدا من التواصل مع ممثلي القطاع الخاص من شأنه إحداث مزيدا من الأريحية للمكلفين وللمؤسسة الضريبية في آن معا وارى أن لكل قانون أبعادا لا تقتصر على الجباية فحسب نتمنى أن نرى صداها ينعكس على ارض الواقع .

أن تنقيط حروف وحدة كبار المكلفين الضريبية يقودنا حتما للخوض في ما يمكن وصفه أو تسميته بالتطوير الضريبي المنشود بحيث تحقق فلسطين سبقا في الأداء والالتزام وهذا يجبرنا على الخوض وملامسة ملفات الموسوعة الضريبية الفلسطينية بما تحويه من قوانين وأنظمة وتعليمات ولا بد من إحداث التكامل والتناغم بين مكونات تلك الموسوعة واعتقد أن التفكير في الضريبة الموحدة أو الدمج الضريبي أمرا ليس بالسليبي إذ أن تقديم إقرار واحد لكلتا المرجعتين من شأنه ضمان رتابة وانسيابية سواء في الإبلاغ الضريبي أو في الجباية الضريبية عدا عن أن من شان ذلك منع التراكمات الضريبية و يضمن للخزينة في نفس الوقت تدفقا ماليا شبه منتظم وتقديره أمرا سهل المنال و يجب ألا ننسى لدى استعراض الموسوعة الضريبية انه لا بد من مراعاة الأبعاد الاقتصادية و الأبعاد الأخرى كالبطالة والتصدير وتحفيز الإنتاج وشح الموارد وحوافز الالتزام وغير ذلك من الأبعاد الاجتماعية والبيئية وغيرها واعتقد أن عقد مؤتمر تطرح فيه أوراق عمل يتم فيها تناول هذه المسائل بحيادية ومهنية سيشكل سبقا واختراقا يسجل لمن يتبناه واعتقد أن وزارة المالية أو الاتحادات المهنية والتجارية أو جمعية مدققي الحسابات أو الجامعات الفلسطينية لديها من الإمكانيات ما يؤهلها لتبني هكذا

مؤتمرات

